

## واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وتطويرها في ضوء التجربة اليابانية

عمر أبو لقاسم جبريل<sup>1</sup> و \*إبراهيم علي الصغير الولي<sup>2</sup> و حمزة محمد أبو عيشة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد - جامعة سبها، ليبيا

<sup>2</sup> قسم الاقتصاد- كلية ادارة الاعمال- الجفرة، ليبيا

\*للمراسلة: [ibrahimalwaly82@gmail.com](mailto:ibrahimalwaly82@gmail.com)

المخلص تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وامكانية تطويرها، وذلك للوقوف على وضعها الحالي وأهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها وسبل النهوض بها، واستخلاص بعض الدروس للاستفادة من التجربة اليابانية في تخطي كل الحواجز التي تقف في وجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدم توفر مقومات البنية التحتية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في مختلف المجالات فضلا عن البطء والتعقيد في الاجراءات و التشريعات. في حين أن التجربة اليابانية كانت مثالا احتذت به دول جنوب شرق آسيا، التي حققت به تقدما خاصة في مجال الصناعة و التي استطاعت أن تغزو بمنتجاتها أسواق العالم. وكما عملت على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج والتصدير عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية وأسعار تفضيلية، وشراء منتجاتها من مؤسسات القطاع الحكومي بأسعار تدميمه تفوق أسعارها في السوق. واختتمت الدراسة ببعض التوصيات منها تشجيع ودعم الأفراد وخاصة الباحثين عن العمل على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل تلك المشروعات، الأمر الذي يساهم في التغلب على ظاهرة البطالة ورفع مستوى المعيشة.

**الكلمات المفتاحية:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة- التجارب الدولية- التنمية الاقتصادية-التصنيفات الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## The reality of "the small and medium enterprises" in "Libya" and their development in the light of the Japanese experience

Omar Belgassem Gibril<sup>1</sup>, \*Ibrahim Ali Sagheir Alwali<sup>2</sup>, Hamza Mohamed Abuaiasha<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Department of Economics, Faculty of Economics, University of Sabha, Libya.

<sup>2</sup> Department of Economics, College of Business Administration, Al-Jufra University, Libya.

\*Corresponding author: [ibrahimalwaly82@gmail.com](mailto:ibrahimalwaly82@gmail.com)

**Abstract** This study aims to identify the reality of small and medium enterprises in Libya and the possibility to developing, In order to know the current situation and the most important problems and difficulties encountered and ways of strengthening them, and learn some studies to take advantage of the Japanese experience to overcome all the obstacles that stand in the face of projects of small and medium enterprises in Libya at various fields, as well as the slowness and complexity of procedures and laws. Although the Japanese experience was an example of the countries of South Asia, which has made progress in a particular area of the industry, which has successfully invaded their products on world markets. As it has worked to encourage the production of small and medium-sized enterprises and export enterprises by offering tax concessions and preferential prices, and buy their products from the public sector at higher price to support their market. The study concluded with a number of recommendations, including encouragement by providing the necessary funding for the establishment and operation of these projects. Which contributes to overcoming the phenomenon of unemployment and raising the standard of living.

**Keywords:** Small and medium enterprises- world experiences- economic development- world classifications of the small and medium enterprises.

### المقدمة

مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ونظراً لأهمية هذه المشاريع أخذت معظم الدول النامية والمتقدمة معاً في تركيز جل جهودها عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة

يرى كثير من الاقتصاديين ومؤسسات التمويل أن تطوير وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها هي من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية على وجه الخصوص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة

2- ما هي الوسائل المناسبة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا؟

3- كيف يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في مواجهة التحديات وأساليب التمويل؟

#### فرضية الدراسة :

هناك مجموعة من الفرضيات التي استندت عليها الورقة ومنها:

1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تعاني من

المعوقات والامكانيات التي تمنعها من أداء دورها المنشود.

2- يمكن تطبيق النموذج الياباني في المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في ليبيا لحل الاشكاليات التي تواجه هذه

المشروعات.

#### أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على الاتي :

1- التعرف على مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة

والمتوسطة ، و خصائصها.

2- دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في

ليبيا وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات

التنمية الاقتصادية، وأهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها

وسبل النهوض بها.

3- التطرق إلى أهم التجارب الدولية الرائدة في دعم و تنمية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها التجربة اليابانية .

4- استخلاص بعض الدروس للاستفادة من التجربة اليابانية في

تخطي كل الحواجز التي تقف في وجه المشروعات

الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

#### أهمية الدراسة :

تُكمن أهمية الدراسة في كونه محاولة لتجمع بعض

الادبيات المتعلقة بهذا الموضوع وأثارها للدراسة من قبل

الباحثين والمهتمين ، كما أنه سيعطينا صورة واضحة عن واقع

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا فضلاً عن دراسة أهم

المشاكل والمعوقات التي تواجهها والوصول إلى بعض

المقترحات للعلاج ، ومن ثم نبين السبل الكفيلة للرقى

بمشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً هاماً

للنهوض بالاقتصاد الليبي و يجعلها تضاهي في أدوارها وقدراتها

مثيلاتها في الدول المتقدمة .

#### منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لتقييم

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وكذلك التجربة

أكبر من الصناعات الكبيرة ، ويأتي الاهتمام المتزايد على الصعيدين الرسمي والأهلي بهذه المشروعات ، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، وتقليل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

حيث بدأت ظهور هذه المشروعات في بداية القرن الماضي و تزايد الاهتمام بها من قبل دول العالم عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية عقد الخمسينات، وبما أن هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة ومنها التجربة اليابانية في مجال تنمية وتطوير ودعم هذه المشروعات وكان لها الأثر الكبير في إرساء وتطوير اقتصاد اليابان . وقد حظيت بدعم ورعاية المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية بإصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور والتكامل فيما بينها ومساعدتها على تسويق إنتاجها نتيجة للنجاحات التي حققتها، وتجاوز كل الصعوبات والعوائق التي واجهتها عن طريق إرساء سياسات وإجراءات سمحت لهذه المشروعات بأن تكون قاطرة التنمية فيها.

ونستعرض من خلال هذه الورقة البحثية حقيقة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية ، والتطرق إلى أهم التجارب الدولية الرائدة في دعم و تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها التجربة اليابانية واستخلاص بعض الدروس للاستفادة منها في تخطي كل الحواجز التي تقف في وجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

#### مشكلة الدراسة

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة الليبية من صعوبات جمة، منها ما هو متعلق بأرباب العمل والبيئة المحيطة بها ، ومنها ما هو متعلق بعدم توفر الخدمات وظروف التسويق. فضلاً عن كثرة اللوائح والتشريعات المتضاربة والتي بدورها تعيق انشائها واستمرارها في التجارة.

فإن هذه الورقة تحاول الاجابة عن التساؤلات التالية:

1- ماهي التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في ليبيا، وكيف يمكن التغلب عليها؟

الجزائر، ورغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات وما قامت به من إصلاحات لتطوير هذه المؤسسات وتفعيل دورها في القضاء على البطالة.

#### تقسيمات الدراسة :

للإلمام بكافة جوانب الدراسة نقسمها إلى ثلاثة محاور:

- 1- الإطار النظري للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- 2- واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا والمشاكل التي تواجهها وسبل معالجتها.
- 3- التجارب الدولية الرائدة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة بما فيها التجربة اليابانية، واستخلاص بعض الدروس للاستفادة منها في تخطي كل الحواجز التي تقف في وجه تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا .

#### الكلمات المفتاحية :

المشروعات الصغيرة و المتوسطة - التجارب الدولية - التنمية الاقتصادية- التصنيفات الدولية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.

أولاً : الإطار النظري للمشروعات الصغيرة و المتوسطة

#### 1-1 مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

يثير مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، إذ لا يوجد اتفاق بشأن تعريف واحد للمشروعات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يسري على جميع المشاريع، وفي كل المناطق وتحت كل الظروف، وذلك لأن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه ضوابط ومعايير، إذ يتعين أن تؤخذ في الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به، ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليده. (شامية ، 2016)

ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدول وطبيعة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تتطرق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي (خضر، 2002). ففي أمريكا على سبيل المثال يعتبر المشروع صغير إذا كان عدد العاملين فيه أقل من 1000 عامل، وفي أوروبا يعتبر المشروع صغير إذا كان عدد العاملين فيه أقل من 500، أما في اليابان فالمشروع صغير إذا كان عدد العاملين فيه أقل من 200 عامل، وفي الدول النامية فإن

اليابانية في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

أ- مصادر ثانوية : تتمثل في مختلف المراجع المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة المعلومات الدولية.

ب- مصادر أولية : تتمثل في جمع البيانات من واقع النشرات والتقارير والاحصاءات الرسمية، والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (عبد الماجد الساوي، 2015) دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي - دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من (2007-2012)، تناولت هذه الدراسة دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لتخفيف حدة الفقر المجتمعي، ومعرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشروعات الصغرى للحد من ظاهرة الفقر والبطالة، وكانت نتائج الدراسة من أهمها انحراف نسبة التمويل للمشروعات الصغرى وفق النسبة المقررة من بنك السودان المركزي يرجع لضعف العائد المتحقق وارتفاع تكلفة التمويل وضعف الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر.

2- دراسة (السعيد دراجي، 2012) بعنوان التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، هدفت إلى استخلاص بعض الدروس للاستفادة منها في تخطي كل الحواجز التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وتوصلت إلى أن التجربة اليابانية تعتبر واحدة من أغنى التجارب العالمية، حيث لعبت فيها الدولة دور المحفز في تحديد التوجهات السياسة الاقتصادية وتقديم الدعم المباشر لهذا القطاع، وقامت بتدعيم التصدير وتشجيع التسويق.

3- دراسة (حميدي و عوينان 2010) كانت بعنوان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية، حيث تناولت واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإبراز الدور الفعال الذي تلعبه، وتحديد الآليات التي تسمح لهذه المؤسسات بالمساهمة الفعالة في التقليل من البطالة، ومن أهم النتائج إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديث العام والخاص نظراً لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه

- 1- سهولة التأسيس: تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات.
- 2- استقلالية الإدارة ومرونتها: تتركز إدارة معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب في بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة، وانخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة، وتتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري (صالح، 2008).
- 3- المساعدة أو لعب دور أفضل في مجال توزيع الثروة بالمجتمع عن طريق تمكين الأفراد والأسر في إيجاد فرص الحصول على الدخل الذي يتناسب جهدهم.
- 4- تحسين وترشيد تخصيص الموارد البشرية والمادية على مستوى الاقتصاد، حيث تجذب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمجالات المرغوبة وتتسحب من المجالات غير المرغوبة.
- 5- عدم وجود لوائح تعرقل اتخاذ القرارات، فالأمر متروك كله لصاحب المشروع وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها، كما أن ملكية المشروع قد تكون فردية أو شركة أشخاص.
- 6- سهولة تحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى سيولة في حالة بيعها دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة.
- 7- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مراكز تدريب لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.
- 8- قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر حيث تتميز هذه المشروعات بارتفاع معدل دوران البضاعة مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد (السحيري، 2008).

#### ثانياً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

نشأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في شكل مشروعات حرفية بسيطة كالنسيج وتكرير زيت الزيتون وديغ الجلود وغيرها من المشروعات، وهذه المشروعات لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو إلى مهارات فنية متخصصة. وفي السنوات الأخيرة أُتيحت الفرصة للأفراد والتشركات الانتاجية والخدمية للدخول إلى مختلف المجالات الاقتصادية من

المشروع يعتبر صغير إذا كان عدد العاملين فيه أقل من 20 عامل (يونس، 2013).

ففي حين يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الاونكتاد" في تعريفه إلى حجم العمالة حيث يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20 - 100 عامل فأقل، ويعرف المشروع المتوسط بأنه ما زاد عن 100-500 عامل (أبو النور، 1993).

أما تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة، وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد، بحيث يكون ارباب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.

كما أن منظمة العمل الدولية عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتألف غالباً من منتجين مستقلين في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالاً وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت يعتمد على عائد منخفض، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالباً.

أما في ليبيا فقد اعتمدت اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (سابقاً) التعريف بأنها مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى العاملة وتتوفر بها الشروط والمواصفات الفنية والتنظيمية والإدارية التقنيّة الملائمة لإدارتها بكفاءة وهي: (معتوق، 2006).

أ- المشاريع الصغيرة لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصر ولا يتجاوز رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى .

ب- المشاريع المتوسطة لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عنصرًا ولا يتجاوز قيمة رأس المال التأسيسي الذي يمنح لمؤسسة بهذا الحجم عن 5 مليون دينار ليبي كحد أقصى.

#### 2-1 خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المشاريع الصغيرة وأيضاً المتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي، يمكن إجمال هذه الخصائص بالآتي:

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن صياغة وتطبيق استراتيجية لتطوير قطاع خاص من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن سياسات واستراتيجية الدولة للتنمية الاقتصادية الرسمية الشاملة، وبالتحديد ما يتعلق باستخدام عائدات القطاع النفطي. وكما أشار (تقرير البنك الدولي 2005) حول اقتصاد الدولة فإنه لتحقيق نمو سريع للقطاع غير النفطي وخلق فرص توظيف، يجب أن تكون هناك عملية استثمار استراتيجي للعائدات النفطية لتسهيل التحول إلى اقتصاد السوق. ومع أن نمو القطاع غير النفطي شهد بعض التحسن في الأعوام (2004-2005) غير أنه بقي منخفضاً بالمقارنة مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا يعكس عدم كفاية الاستثمار ومستويات منخفضة لمعامل الإنتاجية، وعليه يجب تصميم وتخصيص الاستثمارات العامة لتكون مكملة لبرامج استثمار القطاع الخاص ليتم تحقيق أعلى مستويات الرفاه الاجتماعي، وسيكون هناك حاجة لتحرير الدعم للطاقة ولسلع أخرى وذلك لضمان فاعلية أداء الأسواق وتقديم الإشارات السليمة للمستثمرين المحتملين. وقد البنك الدولي عمليات الدعم للطاقة عام 2003 بحوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي، وبأنها تتحمل كلفة تعادل 3.7% من إجمالي الناتج المحلي، وسيؤدي التحسن في عمليات تخطيط النفقات ووضع الموازنات إلى توفير أكبر في الموارد لتنمية القطاع الخاص. (مجلس التخطيط الوطني، 2006)

## **2-2 المشاكل والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.**

لقد أصبحت هذه المشروعات (الصغيرة - المتوسطة) تحظى باهتمام كبير في ليبيا في الآونة الأخيرة، ورغم هذا الاهتمام فإن الكثير من المشاكل والمعوقات لا زالت تواجه هذا النوع من المشروعات وهي تحتاج إلى بدل المزيد والكثير من الجهود لتذليلها ومن أهمها:

1- ضعف ثقافة الريادة: فتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتم في الفراغ، وإذا ما افتقدت ثقافة الدولة والمؤسسات التعليمية والهيئات التشريعية وقطاع المهن والأعمال الكبيرة لروح التبنّي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سيكون من الصعب على الرياديين في هذا القطاع إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة، لذلك ينبغي أن تكون بيئة العمل داعمة ومشجعة للرياديين. (صالح، 2008).

خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة ودعمها مادياً بمنحها تسهيلات مصرفية بشروط ميسرة من قبل المصارف العاملة المتخصصة (السحيري، 2008).

## **1-2 واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**

تعتبر المشروعات الصغيرة أصل المشروعات، فنشأتها كانت منذ قديم الزمن، بينما ظهرت المشروعات الكبيرة بعد ظهور أفكار آدم سميث وما ارتبط بها قيام المصنع بمفهومه الحديث. ونظراً لاختلاف ظروف المشروعات الصغيرة عن الكبيرة، فقد دعا البعض إلى ضرورة وضع مبادئ ومفاهيم ملائمة تتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزادت هذه الدعوة نظراً للأهمية التي تلعبها هذه المشروعات في دعم المشروعات الكبيرة والمساهمة معها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

أن ما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي المرونة والقدرة على التغيير السريع، وتتسم أيضاً بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها بالإضافة إلى انخفاض حجم خسائرها المالية، وقد تباينت نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المشروعات في الوطن العربي خلال عام 1995 بين 88% في قطر إلى 29% في ليبيا (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين 1998)، أما بالنسبة لإجمالي عدد العاملين فقد تراوحت ما بين 74% في المغرب و 23.8% بالإمارات العربية المتحدة (المنظمة، مرجع سبق ذكره). بينما سجلت قوة العمل في ليبيا بنسبة 88.6% عام 2006، ويعملون بشكل رئيسي في قطاع الإنشاءات، والزراعة وغيرها من الخدمات (الهيئة العامة للمعلومات، 2006).

كما يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا صغيراً نسبياً وغير متطور مقارنة بدول أخرى، قد يرجع السبب إلى المساهمة الكبيرة للقطاع العام في العملية الانتاجية والخدمية وخاصة في قطاع النفط والغاز، وبالرغم من تشجيع الدولة للقطاع الخاص في ليبيا إلا أن أغلب هذه الاستثمارات تركزت بشكل رئيس في الخدمات ذات الانتاجية المتدنية وتجارة التجزئة، وتتحدد هذه المشروعات وفقاً للأشكال القانونية ومنها المنشآت الفردية والتشاركية والشركات المساهمة حيث تشكل 99% من إجمالي منشآت القطاع الخاص، كما يستحوذ العمل الفردي فيه على 94%، في حين أن حصة العمل التشاركي لا تتجاوز 5% (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2002)، ويلاحظ أن جل التوجه الرئيسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتمثل في النشاط الخدمي والتجاري.

- 7- صعوبات تتعلق بالخدمة أو السلعة والسوق ومنها:
- أ- قد تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجود احتكار في مجال توفير المدخلات اللازمة للإنتاج ولم يؤخذ في الحسبان عند الاعداد للمشروع، وقد تكون سوق السلعة أو الخدمة التي يقدمها المشروع شبه محتكرة مثل (الاتصالات، الكهرباء).
- ب- تدخل الدولة في النشاط والتذبذب في إصدار قرارات المنع والسماح باستيراد العديد من السلع، تجعل المشروع الصغير والمتوسط يعمل تحت حالة المخاطرة (يونس، 2013).

### 3-2 آليات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

- تشير تجارب العديد من الدول إلى ضرورة الاعتماد على عدد من الآليات التي ثبت فعاليتها في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكي تنمو وتساهم بدور فعال في العملية التنموية في جوانبها المتعددة، ومن هذه الآليات والوسائل ما يلي:
- 1- نشر ثقافة المبادرة والريادة : فالإنسان الريادي هو ذلك الشخص الذي يتمتع بمواصفات شخصية متميزة عن الآخرين يستطيع بها تحقيق إنجازات في مجال العمل، لذا يتعين تشجيع الرياديين الصغار الذين يملكون مهارات وقدرات فنية ومالية كي يبدأوا مشروعات خاصة بهم.
- 2- القيام بدراسات وأبحاث عن احتياجات السوق: إن قلة المعلومات المتوفرة عن احتياجات السوق من السلع والخدمات المختلفة تدفع بكثيرين من راغبي الاستثمار إما إلى التراجع عن المشروع وتقليد مشروعات قائمة. ولقد تم التصدي لهذه المشكلة في كثير من الدول عن طريق إنشاء هيئات ومراكز بحثية تقدم خدمات استشارية (شامية، 2016).
- 3- استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لتقديم القروض ودعم تمويل هذه المشروعات.
- 4- العمل بنظام الشباك الواحد وذلك لتسهيل الاجراءات الادارية والحد من البيروقراطية وتخفيض تكاليف إنشاء المشروعات (مخيمر، 2006).

#### ثالثاً : التجربة اليابانية :

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة النواة الأساسية لنمو وقوة الاقتصاد الياباني، ودورها الريادي في الابتكار وخلق صناعات جديدة وتشجيع المنافسة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة وتحسين جودة منتجاتها وبالتالي دعم تنافسيتها على الصعيدين المحلي والعالمي (عبد الرزاق، 2006).

2- الأطر التشريعية والقانونية: يعد الإطار التشريعي والقانوني منطلق الحكومات لإيجاد بيئة تمكينية للأعمال، وهذا يعني أن وجود إطاراً مرموقاً وعادلاً ومسانداً يوفر الحوافز السليمة دون فرض تكاليف عالية مرهقة شرط أساسي وضروري لإيجاد بيئة تمكينية، وتحتاج البيئة التمكينية في ليبيا لتعزيز كبير كي تساند المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المجلس التخطيط الوطني 2006).

3- صعوبات تتعلق بالتمويل: تعد هذه مشكلة رئيسية خاصة مع عدم وجود عدد كبير من المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية التجارية التي تكون لها الدراية التامة وأيضاً توفر خدمات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن بين أهم هذه المشاكل تمويل هذه المشاريع في ليبيا (علام، 1993):

- أ- صعوبة الحصول على التسهيلات المصرفية والقروض نظراً لعدم توفر وتردد المصارف في الاقراض، أو الإقراض بإجراءات طويلة وطلب الضمانات إضافية.
- ب- سوء التفاهم بين الشركاء في المشروع الصغير، والاختلاف على أمور هامة مثل البيع بالدين أو تسديد الالتزامات.

4- عدم وجود نظم معلومات كافية: تعتبر المعلومات مدخلاً حيوياً للإدارة، إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن هذه المؤسسات والتي غالباً ما تكون متباينة ومتقدمة في حالة توافرها وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها.

5- ضعف المهارات الفنية ومهارات إدارة الأعمال، غالباً لا تملك المعاهد التعليمية والتدريبية القائمة في ليبيا برامج ذات كفاية عالية لتزويد الطلبة بالمهارات المناسبة، وأظهرت الدراسات أن حوالي 20% فقط من هذه المؤسسات مهتمة في الحصول على التدريب في مجالات مختلفة، ومن الواضح أنه لكي يتم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها فان هناك حاجة لبرامج تدريب حديثة ومراكز التكنولوجيا المتخصصة بتقديم الخدمات. الفنية في مجالات تحسين تصميم المنتج وضبط التكاليف (صالح، 2008).

6- صعوبات تتعلق بالدولة والمجتمع، تكمن هذه الصعوبات في الآتي:

- أ- تعدد القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم عمل المشروعات الاقتصادية ومن بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ب- عدم الاستقرار التشريعي، حيث نلاحظ الاصدار أو التعديل والالغاء المستمر للتشريعات المنظمة للمشروعات والمحددة لنشاطها وأدائها (عبد الله، 2010).

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمكانة هامة في الاقتصاد الياباني، ويتمثل ذلك في قدرتها الفائقة على دعم النمو الاقتصادي وإحداث تغييرات في المناخ التجاري والتسويقي بسبب مرونتها، بالإضافة إلى قدرتها على التحول إلى مؤسسات كبيرة، وتشير الدراسات حول هذه المؤسسات في اليابان إلى أنها تشكل ما نسبته 99% من مجموع المؤسسات منها 99.5% مؤسسات عاملة في المجال الصناعي، وتستوعب هذه المؤسسات ما يقدر بـ 84.4% القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، منها 73.8% ينشطون في المجال الصناعي، في الوقت التي تساهم فيه المشروعات الكبيرة في تشغيل العمالة في اليابان سوى 21% من إجمالي عدد العمالة بها (بوقوم، جزيرة 2008)، ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تساهم في توفير الاحتياجات الصناعية المعدنية بنسبة 72%، والهندسية بنسبة 76%، وفي مجال صناعة الملابس تساهم بنسبة 79.6%، ونسبة 79% من حاجيات الصناعات الكهرو منزلية.

أما فيما يخص مجال صناعة السيارات فهذه المؤسسات تمثل ما نسبته 60% من موردي مستلزمات شركة جنرال موتورز و 45% من موردي مستلزمات شركة رينو، الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني و المقدر بـ 52%، كما إنها تساهم بفعالية في التصدير، إذ توفر منتجات وسيطة بنسبة 20% من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، ويبلغ حجم إسهامها في الصادرات الصناعية بنسبة 51.8% (السحيري، 2008).

وتقدر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة أكثر من النصف في الفترة من (1985-2004) حيث انتقلت نسبة المساهمة من 54,8% سنة 1985 إلى 56,3% في سنة 1991 ثم إلى 62,2% في سنة 2000، أما في سنة 2004 وصلت إلى 63,9% وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1):

جدول (2) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في اليابان خلال الفترة (1985-2004)

السنة	1985	1987	1989	1990	1991	1996	2000	2004*
القيمة المضافة %	54,8	56,4	54,8	55,5	56,3	59,1	62,2	63,9

### 3-3 الهيئات والسياسات الداعمة للمشروعات الصغيرة

#### والمتوسطة في اليابان

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تشرف على توفير المناخ الملائم لتنمية المشروعات

وكما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية بتركيزها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فصادراتها أصبحت تنافس العديد من الدول الكبرى، ويرجع الأساس في ذلك إلى السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة اليابانية والتي تهدف إلى توفير المساعدات والمشورة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (صالح، 2008).

### 1-3 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

من خلال القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 (Small and Medium Enterprise basic Law)، الذي يعد دستوراً موجهاً للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المشروعات، وتقليص الفجوة بينها وبين المشروعات الكبيرة، وقد تم تعديل هذا القانون في 3 ديسمبر 1999 بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد الياباني وقد عرف هذا القانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المشروعات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (1) :

جدول (1) تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال
الصناعة التحويلية	300 عامل أو أقل	300 مليون ين ياباني أو أقل
و المناجم		
مبيعات بالجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل

المصدر: النسور جاسر عبد الرزاق (2006)، المنشأة الصغيرة (الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة)، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، يومي 17-18 أبريل، جامعة الشلف، ص7.

### 2-3 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادي

#### الياباني:

المصدر: السعيد دراجي (2012)، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 18/19 أبريل، ص16.  
\*لم يتحصل الباحثون على المعلومات ما بعد سنة 2004.

أما الإعفاء من الضرائب، اتخذت الحكومة اليابانية إلى جانب الدعم التمويلي نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق النائية.

2- برنامج الإرشاد والدعم الفني: حيث وضعت الحكومة اليابانية برنامجاً خاصاً لتقديم الخدمات الاستشارية والإرشادات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يقدمه مجموعة من الأخصائيين والخبراء.

3- برنامج دعم التدريب (الدراجي، 2012): وضعت اليابان عدداً من البرامج التدريبية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها برنامج تدريب المديرين انطلاقاً من ضعف المستوى البشري والإداري للمسؤولين عن هذه المشروعات، وكذلك برنامج التدريب الفني.

4- برنامج تحسين الإدارة: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مجالات الإدارة وتقديم التكنولوجيا والمعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدراتها التنافسية وتدعيم علاقاتها التشابكية مع المنشآت الكبيرة.

5- برنامج دعم التسويق: توجد في اليابان هيئات حكومية متخصصة تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من خلال إفاد البعثات الاستكشافية للأسواق الخارجية، وإقامة المعارض التجارية، وتوفير لها كل المعلومات عن الأسواق الخارجية، وكذا التعريف بالمستوردين ومنح الاستشارات حول التعاملات التجارية.

6- برنامج الحماية (النسور، 2006): إن من أهم السياسات التي وضعتها اليابان هي سياسة الحماية الموجهة أساساً لحماية المنتج الداخلي، وتقييد الاستيراد وكذلك اتخاذ بعض الإجراءات لإعانة الصادرات.

### **3-5 النتائج المستخلصة من التجربة اليابانية والدروس للاستفادة منها**

إن عرض هذه التجربة الناجحة تمنحنا الاستفادة من نتائجها من خلال إسقاطها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

فالتجربة اليابانية كانت مثلاً احتذت به دول جنوب شرق آسيا التي حققت به تقدماً خاصة في مجال الصناعة التي استطاعت أن تغزو بمنتجاتها أسواق العالم، وكما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن النتائج المستخلصة:

الصغيرة والمتوسطة، حيث تهدف إلى توفير كافة المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية وحتى التسويقية لها، ولقد ارتكزت على المحاور التالية (الدراجي، 2012):

1- هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة، تم إنشاؤها عام 1948 وتقوم بتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية والهيئات الأخرى على توفير الخدمات لهذه المؤسسات

2- وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: أنشئت عام 1967 وتقوم بتقديم المساعدات لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير عدد من البرامج التدريبية المختلفة.

3- الغرفة التجارية اليابانية: تقوم بالعديد من الأنشطة والخدمات بغية ضمان بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

أ- ضمان التنسيق بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة من أجل إحداث تكامل بينهما.

ب- توفير كل المعلومات عن الأسواق الخارجية وتعميم نشر كل المعطيات على التجارة الدولية

ج- العمل على تقديم الاستشارات لهذه المؤسسات بغية تحسين قدرتها الإدارية والمالية.

4- المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية (جترو): أنشئت هذه الهيئة الخاصة بالتجارة الخارجية اليابانية في عام 1958 كمؤسسة عامة ذات وضع خاص بهدف دعم أنشطة التصدير وتقديم التسهيلات إلى المؤسسات بمختلف أنواعها.

**3-4 سياسة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في اليابان:** اعتمدت الحكومة اليابانية سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز على عدة برامج أساسية منها:

1- برنامج الدعم التمويلي (لقمان، 2008): تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة كغيرها من منشآت دول العالم محدودة الموارد الذاتية، ومن ثم تلجأ للاقتراض من المؤسسات التمويلية لتغطية ما لديها من عجز على تلبية متطلبات العملية الإنتاجية، ومنها البنوك التجارية وهيئات تمويل تابعة للحكومة.

كما أن هناك نظام تمويل للمؤسسات الصغيرة (صقر، 2005)، التي يتراوح عددها عمالها بين (2 و5) عامل. حيث بدأ هذا النظام سنة 1973 يتضمن وضع حدود تمويلية للمشروع الصغير إلى 3,5 مليون ين ياباني. كما تصل مدة سداد القرض إلى أربع سنوات، كما يمكن تخفيض نسبة الفائدة إلى 7%.



- 1- تبين أن هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى عدم تحديد تعريف موحد بين المفكرين وبين الدول والهيئات الاقتصادية لهذه المشروعات.
- 2- تبين أن معيار العمالة ما زال يعد أكبر المعايير استخداماً عند التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي.
- 3- اتضح من خلال الدراسة عدم توفر مقومات البنية التحتية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في مختلف المجالات.
- 4- افتقار أصحاب المشروعات الصغيرة في ليبيا إلى المهارات الإدارية والفنية وتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة عن المنتجات المحلية.
- 5- تعتبر التجربة اليابانية نموذجاً ناجحاً تحثني به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها. وكما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة.
- 6- يولي القائمون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام بالجودة والقيام بالاختبارات اللازمة لتحقيق ذلك، وهو ما يتميز به المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى.
- 7- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على الإنتاج والتصدير عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية وأسعار تفضيلية، وشراء منتجاتها من مؤسسات القطاع الحكومي بأسعار تدعيمية تفوق أسعارها في السوق (سمير، 2010).
- 4- يولي القائمون على المؤسسات الاهتمام بالجودة والقيام بالاختبارات اللازمة لتحقيق ذلك، وهو ما يتميز به المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى.
- 5- توطين المؤسسات في القرى والمناطق الحضرية مما يضيء طابع التوازن الجهوي والإقليمي في مجال تلبية الاستهلاك المحلي وتشغيل اليد العاملة في تلك المناطق.
- 6- إنشاء مكتب للصناعات الصغيرة والمتوسطة يتبع وزارة التجارة الخارجية يتولى تقديم المساعدات المجانية لهذه الصناعات.
- 7- التأمين ضد الديون المتعثرة، تقوم الدولة بضمان المؤسسات المالية وشركات الاقراض لتغطية الخسائر المتوقعة الناتجة عن عدم سداد هذه المشروعات للقروض الممنوحة لها.
- 8- بالإضافة إلى ذلك تميزت التجربة اليابانية بإنشاء شبكة واسعة من المعلومات لتستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بدخول الدول أم بخارجها أين تم إنشاء العديد من المكاتب في العالم التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية والفرص المتاحة للتصدير (مخير، عبدالحليم 2000).

#### 2-4 التوصيات

- وبناءً على ما سبق من النتائج توصي الدراسة إلى:
- 1- ضرورة دعم المصارف المتخصصة التي تتولى منح القروض للمشروعات الصغيرة في ليبيا بالعناصر الكفوء والقادرة على رفع مستوى الأداء.
  - 2- القيام بوضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة يتناسب مع متطلبات التنمية والدور المتوقع من تلك المشروعات في المرحلة القادمة.
  - 3- تشجيع الأفراد وخاصة الباحثين على العمل على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير التمويل اللازمة لإنشاء وتشغيل تلك المشروعات، الأمر الذي يساهم في التغلب على ظاهرة البطالة ورفع مستوى المعيشة.

- 1- أن نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة.
- 2- تشجيع المؤسسات الكبرى وذلك باعتمادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج الأجزاء المكونة لإنتاجها عن طريق التعاقد من الباطن أو ما يعرف بالمناولة الصناعية.
- 3- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج والتصدير عن طريق تقديم إعفاءات ضريبية وأسعار تفضيلية، وشراء منتجاتها من مؤسسات القطاع الحكومي بأسعار تدعيمية تفوق أسعارها في السوق (سمير، 2010).
- 4- يولي القائمون على المؤسسات الاهتمام بالجودة والقيام بالاختبارات اللازمة لتحقيق ذلك، وهو ما يتميز به المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى.
- 5- توطين المؤسسات في القرى والمناطق الحضرية مما يضيء طابع التوازن الجهوي والإقليمي في مجال تلبية الاستهلاك المحلي وتشغيل اليد العاملة في تلك المناطق.
- 6- إنشاء مكتب للصناعات الصغيرة والمتوسطة يتبع وزارة التجارة الخارجية يتولى تقديم المساعدات المجانية لهذه الصناعات.
- 7- التأمين ضد الديون المتعثرة، تقوم الدولة بضمان المؤسسات المالية وشركات الاقراض لتغطية الخسائر المتوقعة الناتجة عن عدم سداد هذه المشروعات للقروض الممنوحة لها.
- 8- بالإضافة إلى ذلك تميزت التجربة اليابانية بإنشاء شبكة واسعة من المعلومات لتستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بدخول الدول أم بخارجها أين تم إنشاء العديد من المكاتب في العالم التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية والفرص المتاحة للتصدير (مخير، عبدالحليم 2000).

#### رابعاً: النتائج والتوصيات

حاولنا في هذه الورقة عرض بعض المفاهيم والحقائق المتفق عليها حول تعريف وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإشارة إلى المعوقات والمشاكل التي تعترض تطورها في ليبيا ثم ركزنا على سرد أهم الآليات التي من شأنها الدفع بهذا النوع من المشروعات، ثم التطرق إلى التجربة اليابانية واستخلاص بعض الدروس للاستفادة منها.

#### 1-4 النتائج:

[9]- شريف غياط ، محمد بوقوم (2008) ، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الجلد 24 - العدد الأول.

[10]- السعيد دراجي (2012) ، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر ، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، أيام 18/19 أبريل.

[11]- محمد يونس (2013)، الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 11، ربيع 2013، جامعة طرابلس.

[12]- الهادي السحيري (2008)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة "المشاكل وسبل العلاج" ، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الثاني، العدد الأول، معهد التخطيط، طرابلس.

[13]- أحمد محمد لقمان (2008)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل العربي الدورة 35، مصر.

[14]- حسن خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 1، سبتمبر 2002، الكويت.

[15]- أبو النور بركات محمد (1993) ، استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، يناير 1993، العدد (1).

[16]- معتوق محمد معتوق (2006)، مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية التي يقيمها مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة، ليبيا.

[17]- - عبد الماجد الساوي، قاسم علي (2015) ، دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي ، دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفترة من (2012- 2007) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .

## 2-5 الرسائل العلمية

[1]- إدريس محمد صالح (2008)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الإدارة الصناعية.

4- تقديم المشورة الفنية والإدارية للمستثمرين عند إنشاء المشروعات الصغيرة مع تقديم البيانات والمعلومات اللازمة الخاصة بالخامات والتسويق والتمويل وغيره.

5- ضرورة الاستفادة من التجربة اليابانية لاسيما وانها تخوض تجربة الاعتماد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأسلوب بديل للمشروعات الكبيرة باعتبارها أغنى التجارب العالمية وهي بمثابة نموذج يمكن ان يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى.

## خامساً: قائمة المراجع

### 1-5 الكتب

[1]- إسماعيل شعبان (2003) ، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2003، عمان، الأردن .

[2]- بوقوم محمد ، معيزي جزيرة (2008)، إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر.

[3]- سمير علام (1993)، إدارة المشروعات الصغير، جامعة القاهرة، مصر .

[4]- محمد صقر (2005) ، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية.

[5]- عبد العزيز مخيمر، أحمد عبد الحليم (2006)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

[6]- عبد إحمد شامية (2016) ، المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

[7]- سمير زهير الصوص (2010)، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فلسطين.

[8]- النسور جاسر عبد الرزاق (2006)، المنشأة الصغيرة - الواقع والتجارب و معطيات الظروف الراهنة، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، يومي 17-18 أبريل، جامعة الشلف ، الجزائر.

- [2]- ناجم محمد عبد الله (2010)، دور حاضرات الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة طرابلس.
- 3-5 التقارير والاحصائيات**
- [1]- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، المسح السنوي للمنشآت الصناعية، 2002.
- [2]- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 1998.
- [3]- البنك الدولي، تقارير مختلفة .
- [4]- مجلس التخطيط الوطني (2006) استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة العمل 2008-2018، ليبيا.
- [5]- الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2002.